قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

السياسة العامة للتخفيف من حدة الفقر في الجزائر
منحة البطالة أنموذجًا

Public Policy for Poverty Alleviation in Algeria
Unemployment grant - model

إبراهيم سعاد [1,*]
[1] المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، نهج دودو مختار بن عكنون-الجزائر، مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي، الجزائر.

Key words:

Poverty

unemployment

public policy

unemployment grant.

Abstract

Solving and alleviating the problem of poverty is one of the world's top priorities Algeria, like the rest of the world, is seeking solutions to alleviate the poverty generated by unemployment, which has risen and intensified as oil prices have fallen to their lowest levels since the middle of the 2014, most notably the unemployment grant, which has benefited more than 2 million Algerian citizens. In this context, this article is an attempt to answer the problem of the impact of the unemployment grant on the poverty rate and its effectiveness in alleviating it. by analyzing the nature of the relationship between poverty and unemployment and addressing the definition of the unemployment grant, the reasons for its adoption and the desired objectives and finally to determine the impact of this grant on the problem of poverty in Algeria.

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال :05-03-2023

القبول : 19-05-2023

الكلمات المفتاحية:

الفقر

البطالة

السياسة العامة

منحة البطالة.

ملخص

يعتبر حل مشكلة الفقر والتخفيف من حدتها أحد أهم أولويات حكومات دول العالم التي تسعى لتحقيقها، وذلك للتداعيات والأثار الخطيرة لهذه المشكلة على الفرد والمجتمع، والجزائر كباقي دول العالم تسعى لاتخاذ حلول من أجل التخفيف من حدة الفقر المتولد عن البطالة التي ارتفعت معدلاتها وزادت حدتها بسبب تراجع أسعار النفط إلى أدنى مستوياته منذ منتصف 2014، ومن أبرز هذه الحلول منحة البطالة التي استفاد منها أكثر من 2 مليون مواطن جزائري، وفي هذا السياق تأتي هذه المقالة كمحاولة للإجابة عن إشكالية تأثير منحة البطالة في معدل الفقر وفعاليتها في التخفيف من حدته، وذلك من خلال تحليل طبيعة العلاقة بين الفقر والبطالة، والتطرق إلى تعريف منحة البطالة وأسباب اعتمادها والأهداف المرجوة منه، وأخيرا تحديد أثر هذه المنحة على مشكلة الفقر في الجزائر.

* Corresponding author at : National Superior School of Political, Algiers, ALGERIA.
Email : saadbrahim02@gmail.com

1. مقدمة

في منتصف سنة 2014 عرفت دول العالم أزمة اقتصادية خانقة، حيث انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها منذ 20 سنة سبقت، وأدى هذا الانخفاض إلى مجموعة من الآثار السلبية مست أغلب الدول المصدرة للنفط، خاصة التي تعتمد بشكل أساسي على مداخيل تصدير هذه المادة الحيوية وتستخدمها في تغطية نفقاتها العامة، وتعتبر الجزائر من بين أكبر الدول التي تعتمد تقريبا على عائدات ومداخيل النفط في تمويل حاجاتها العامة، مما اضطر الحكومة الجزائرية إلى تبني سياسة تقشف في نفقاتها بسبب أزمة انخفاض أسعار النفط، حيث مست هذه السياسة المشاريع العامة للبنية التحتية التي تشغل الملايين من اليد العاملة، كما تم تجميد عملية التوظيف في المؤسسات العمومية، وانخفضت التحويلات المالية الاجتماعية بشكل كبير، مما أدى في نهاية الأمر إلى ارتفاع قياسي في نسبة الفقر بسبب البطالة وتراجع مداخيل الأسر، وكان لهذا الأمر تداعيات سياسية خطيرة، حيث كانت أحد المطالب الأساسية للحراك الشعبي الجزائري سنة 2019 تحسين الوضعية الاجتماعية.

وللتخفيف من حدة مشكلة الفقر تبنت الحكومة الجزائرية الجديدة بعد الحراك مجموعة من الحلول من بين أهمها منحة البطالة التي مست أكثر من مليوني مواطن جزائري مع نهاية 2022. وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة لمعالجة إشكالية علاقة الفقر بالبطالة ومدى تأثير منحة البطالة في معدل الفقر في الجزائر؟

2. واقع الفقر والبطالة في الجزائر

إن التطرق لواقع الفقر والبطالة يقتضي تحديد المفاهيم الأساسية للمتغيرين السابقين وتحديد طبيعة العلاقة بينهما.

2. 1. الفقر والبطالة: المفهوم والعلاقة

أولا: مفهوم الفقر والبطالة

أ. تعريف الفقر

ظهر مصطلح الفقر بشكل رسمي لأول مرة في الجزائر سنة 1999 في التقرير السنوي الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري CNES حول التنمية، ونتيجة لهذا التقرير الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي انعقدت لأول مرة في أكتوبر سنة 2000 ندوة وطنية حول مكافحة الفقر والتهميش في الجزائر، حيث تم تعريف الفقر خلال هذه الندوة على أنه " عدم الاكتفاء في الاستهلاك الغذائي كما وكيفا، إضافة إلى عدم كفاية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية من سكن وتعليم وصحة وملبس (**بلحسن**، 2005).

كما عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفقر بأنه حالة أفراد أو جماعة أفراد تعرف نقصا في الموارد المتوفرة وتدنيا في المكانة الاجتماعية وإقصاء من نمط الحياة ماديا وثقافيا" (**حاجي ل.**، 2013).

أما وزارة العمل والتضامن الوطني (التي تم إعادة هيكلتها وتوسيعها لوزارتين هما وزارة التضامن والشؤون الاجتماعية وقضايا المرأة ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي) لم تتطرق لتعريف ظاهرة الفقر بحد ذاته، وإنما قامت بتعريف شريحة الفقراء على أنها "الفئة التي ليس لها دخل نقدي مثل فئة المعوقين والأشخاص الذين ليس لديهم عمل مثل البطالين" (**حاجي ف.**، 2017).

ولقد ركز هذا التعريف على الجانب المادي للفقر المتمثل في الدخل النقدي الناتج عن البطالة سواء لأسباب ذاتية صحية أو أسباب متعلقة بالوضع الاقتصادي الذي لا يوفر فرص العمل.

وبناء على ما سبق يتبين أن مقاربة الحكومة الجزائرية لظاهرة الفقر اعتمدت أساسا على الجانب المادي المتمثل في غياب الدخل الذي يوفر الحاجات الأساسية للأفراد الناتج بشكل أساسي عن البطالة.

ب. تعريف البطالة

عرفت منظمة العمل الدولية العاطلين عن العمل بأنهم الأشخاص الذين هم في سن العمل، القادرون عليه، الباحثون عليه، ويقبلونه عند الأجر السائد، لكنهم لا يجدونه" (**القادر**، 2019).

ومن هذا التعريف نستنتج أن اكتساب الأفراد صفة البطالين حسب منظمة العمل الدولية تستلزم مايلي (**العايب**، 2018):

بلوغ سن العمل: إن بلوغ السن القانونية للعمل أمر أساسي في إصدار الحكم بالبطالة على أي فرد، إذ أن بلوغ هذه السن تؤهل الفرد لتحمل مجموعة من المسؤوليات من بينها الاستقلال المالي وتلبية متطلبات العيش بنفسه، كما يسقط من هذا التكليف كل من هو تحت هذه السن، لأن التكفل به ورعايته يقع على عاتق أشخاص أخرين مثل الوالدين أو الدولة في حالة غيابهما.

امتلاك القدرة على العمل: إن امتلاك القدرة على العمل مع غياب العمل شرط ضروري لاكتساب صفة بطال، ويخرج من دائرة البطالة كل شخص لا يملك هذه القدرة أو المؤهلات العقلية والجسدية للعمل مثل المعاقين جسديا والمرضى عقليا وذهنيا، بحيث يسقط عنهم واجب العمل وتؤول رعايتهم والتكفل بهم للمجتمع والدولة.

البحث عن العمل: إن البحث عن العمل مع عدم توفره إضافة للشروط السابقة مهم جدا لاكتساب صفة العاطل عن العمل أو البطالة، إذ يخرج من دائرة هذا الوصف كل شخص بالغ يملك القدرة على العمل ولا يريد العمل.

ثانيا: علاقة الفقر بالبطالة

لقد اختلف الباحثون في مجال الاقتصاد والتنمية حول علاقة البطالة بالفقر، فمنهم من يرى بأن البطالة لا تؤثر بشكل مباشر وكبير على معدلات الفقر، كما لا تعتبر البطالة دائما سببا في الفقر، ويستندون في إثبات هذه الفرضية على أنه ليس كل عاطل عن العمل بالضرورة يعاني من الفقر، ومن منظور مجتمعي أيضا لا يحتاج كل عاطل عن العمل دائما يد المساعدة، فقد يكون الفرد عاطلا عن العمل وفي نفس الوقت غنيا ويملك ثروة، ومن جهة أخرى هناك الملايين من العاملين يعانون من الفقر رغم حصولهم على منصب عمل، بحيث لا يكفي الدخل المتولد عن العمل لإخراجهم من دائرة الفقر، بسبب عدم تجاوز هذا العائد خط الفقر المحدد حسب كل دولة من طرف البنك الدولي أو لا يكفي لتحقيق الحاجيات الأساسية حسب خط الفقر المتعدد وهذا ما أيده البنك الدولي.

ويرى الفريق الثاني أن هناك علاقة مباشرة بين الفقر والبطالة بحيث يؤثر كلاهما في الاخر، ويشير هذا الفريق إلى أن البطالة تؤثر على المدى البعيد في الفقر، كما تم إثبات هذه العلاقة كميا في العديد من الدول مثل نيجيريا والبرازيل والدول العربية والعديد من دول العالم الأخرى، ويستند هذا الفريق في إثبات فرضيته على أن الأزمات الاقتصادية التي أدت إلى رفع مستويات البطالة في نفس الوقت رفعت معها معدلات الفقر وأنه في نهاية الأمر البطالة تؤدي إلى غياب الدخل الذي يؤدي بدوره وبشكل مباشر إلى الارتفاع في معدلات الفقر وهو نفس الاتجاه الذي تبنته منظمة العمل الدولية (**الدولي**، 2003).

رغم الاختلاف السائد بين الفريقين حول علاقة الفقر بالبطالة، إلا أن كلاهما يتفقان حول النتيجة القاضية بأن البطالة تساهم بشكل كبير في ضعف الدخل الذي يعتبره الفريقان مؤشرا حاسما في تحديد الفقر وقياسه، كما أن موضوع تأثير البطالة في مستويات الفقر يبقى أمر نسبي يتغير حسب كل دولة وحسب كل نظام اقتصادي، فما يصدق على الولايات المتحدة الأمريكية ونظامها الاقتصادي وتوزيع الطبقات الاجتماعية فيها قد لا يصدق بالضرورة على دول أخرى تختلف معها في النظام الاقتصادي والاجتماعي، أما في الجزائر فنجد أن الدولة تبنت الاتجاه القاضي بتأثير البطالة على معدلات الفقر وهذا ما يدعمه تعريف الفقر الذي تبنته وزارة العمل والتضامن الوطني بحيث اعتبرت البطالة سببا مباشرا للفقر (**القادر**، 2019).

2. 2. الفقر والبطالة في الجزائر الأسباب والآثار

أولا: أسباب الفقر والبطالة

للفقر والبطالة العديد من الأسباب منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي وآخر اجتماعي وثقافي.

الأسباب الاقتصادية

تتمثل الأسباب الاقتصادية المؤدية للفقر وبالبطالة فيما يلي:

ضعف النمو الاقتصادي: يؤدي اخفاض معدل النمو إلى نقص العمالة والتشغيل، وبالتالي زيادة معدل البطالة الذي يؤدي بدوره إلى ضعف الدخل وزيادة معدلات الفقر، والجزائر أحد الدول التي تعاني من ضعف كبير في معدلات النمو الاقتصادي بسبب ضعف الاستثمار بنوعيه الوطني والأجنبي (**قويدر**، 2014).

الأزمات الاقتصادية: تعتبر الأزمات الاقتصادية عاملا مهما في زيادة معدلات البطالة والفقر، ولقد مرت الجزائر بالعديد من الأزمات الاقتصادية التي تسببت في رفع معدلات البطالة والفقر وأخرها أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 2014 (**لعلاوي**، 2013).

السياسات الاقتصادية: تلعب السياسات الاقتصادية دورا مهما في التأثير في معدلات الفقر والبطالة، فسياسة التقشف التي تبنتها الجزائر مثلا منذ سنة 2014 بسبب أزمة النفط فاقمت مشكلتي الفقر والبطالة وأدت إلى رفع معدلاتها (**قويدر**، 2014).

التضخم: يؤدي التضخم إلى إضعاف القدرة الشرائية بشكل كبير وإسقاط العديد من الأفراد في دائرة الفقر، الذي يؤدي في نهاية الأمر إلى خفض معدل الاستهلاك والطلب، وبالتالي تراجع عملية الاستثمار والنمو وفي كثير من الأحيان إلى الإفلاس، الذي يؤدي إلى تسريح العمال أو عدم استحداث مناصب عمل جديدة، مما ينتج في النهاية عددا كبيرا من البطالين (**قويدر**، 2014).

الأسباب السياسية

الأمن والاستقرار السياسي: يعتبر كل من الأمن والاستقرار السياسي عاملين مهمين في جذب الاستثمار وتوسعه في الدول، وتثير الأوضاع المضطربة والحروب مخاوف المستثمرين، كما تؤدي إلى هروب رؤوس الأموال وتنقلها إلى المناطق المستقرة والآمنة، ولا شك أن هذا الأمر يؤدي في نهاية الأمر إلى رفع معدلات البطالة والفقر معا (**ساحلي**، 2016).

الفساد وغياب الحوكمة: يشير البرنامج الإنمائي للأمم

المتحدة إلى أن ارتفاع معدل الفساد وضعف الحوكمة يؤدي إلى الارتفاع في معدلات الفقر والبطالة، ذلك أن الفساد يزيد من تكاليف المشاريع الاستثمارية مما يؤدي إلى إعاقة الاستثمار وتخفيض معدلات الأرباح، الذي يؤدي في النهاية إلى نقص التشغيل والبطالة وانخفاض الضرائب التي تمول سياسات محاربة الفقر (**الجرمي**، 2022).

الأسباب الاجتماعية والثقافية

ضعف مستوى التعليم: يلعب التعليم الجيد حسب البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عاملا حاسما للتخلص من مشكلة البطالة والخروج من دائرة الفقر؛ ذلك أن التعليم الجيد يكسب الفرد مهارات فنية تساعده على الدخول والمنافسة في سوق العمل، كما أن عدم تلقي الفرد للتعليم الكافي والجيد يجعله عرضة في أغلب الأحيان للبطالة والفقر (**حسين**، 2014).

غياب ثقافة الاستثمار: تعتبر ثقافة الاستثمار عاملا مهما في تنمية الاستثمار والقضاء على البطالة والفقر، من خلال استحداث المؤسسات الناشئة والصغيرة، ويؤدي غياب هذه الثقافة لدى الأفراد إلى غياب هذه المؤسسات وبالتالي البقاء في دائرة البطالة والفقر (تفات، 2018).

ثانيا: حجم الفقر والبطالة وأثرهما في الجزائر

حجم البطالة والفقر

حسب آخر تقارير الديوان الوطني للإحصاء سنة 2019 بلغ معدل البطالة 11.4 بالمئة في نهاية سنة 2018 على المستوى الوطني وهو ما يقارب مليون ونصف فرد جزائري، يتراوح عمرها بين 18 و39 سنة في 88 بالمئة منها، وبين 40 و65 سنة في 12 بالمئة الباقية (**للاحصائيات**، 2021).

أما معدل الفقر فقد بلغ حسب البنك الدولي 10 بالمئة مع نهاية 2019 أغلبهم من فئة الشباب (القادر، 2019).

ولكن حسب الكثير من الخبراء والباحثين والمجتمع المدني لا تعكس هذه الأرقام والإحصائيات العدد الحقيقي للبطالين والفقراء في الجزائر، إذ ما تم تسجيله فقط للحصول على منحة البطالة يتجاوز 3 ملايين فرد أقل من 40 سنة.

أثار الفقر والبطالة

إن نتائج الفقر والبطالة وخيمة جدا على أي مجتمع وأثارها مدمرة، فالبطالة والفقر يعتبران سببين مباشرين للآفات الاجتماعية كالانحراف وتفشي الجريمة، الهجرة غير الشرعية وركوب قوارب الموت، التسرب المدرسي، الحروب الأهلية وزعزعة الأمن والاستقرار السياسي للدول، وغيرها من المشاكل التي تهدد حياة البشر واستمرار الدول (**الدولي**، 2003).

3. منحة البطالة المضمون والإطار

3. 1. مفهوم منحة البطالة وشروط الاستفادة منها

تعريف منحة البطالة

تم اعتماد منحة البطالة لأول مرة في الجزائر سنة 2022 من خلال قانون المالية لسنة 2022، حيث نصت المادة 190 منه على أنه " تؤسس منحة للبطالة تمنح للبطالين طالبي الشغل لأول مرة المسجلين لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل..." (الشعبية)، ويتبين من هذه المادة أن الحكومة الجزائرية تبنت حلا مؤقتا لمشكلة البطالة يتمثل في منحة البطالة وفق شروط جديدة، والجدير بالذكر هنا بيان اختلاف منحة البطالة عن تعويض التأمين على البطالة، حيث يعتبر هذا الأخير نظاما تأميني مكرسا لفائدة العمال الأجراء المنتمين للقطاع الاقتصادي الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية للأسباب اقتصادية إما في إطار التقليص من عدد العمال أو إنهاء نشاط المستخدم، كما يعتبر تعويض التأمين ضد البطالة حقا مكتسبا لفائدة العامل المؤمن ضد البطالة لدى الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة في إطار سياسة التأمين من المخاطر، على عكس منحة البطالة التي تقع ضمن السياسات الاجتماعية للدولة ولا تعالج أثار خطر فقدان العمل بل عدم القدرة الحصول عليه في الأصل.

شروط الاستفادة من منحة البطالة

نصت المادة الثانية من المرسوم التنفيذي 22-70 المتعلق بشروط وكيفيات الاستفادة من منحة البطالة ومبلغها وكذا التزامات المستفيدين منها، على أن شروط الاستفادة من منحة البطالة تتمثل فيما يلي:

- توفر الجنسية الجزائرية.
- الإقامة بالجزائر.
- أن يبلغ سن ما بين 19 و40 سنة.
- أن يكون مسجلا كبطال طالب شغل لأول مرة لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل.
- ألا يتوفر على دخل مهما تكن طبيعته.
- أن يبرر وضعيته اتجاه الخدمة الوطنية.
- ألا يكون مسجلا في مؤسسة للتعليم العالي أو التكوين المهني.
- ألا يكون قد استفاد من الأجهزة العمومية لدعم احداث وتوسيع النشاطات والمساعدة على الإدماج المهني والمساعدة الاجتماعية.
- ألا يتوفر الزوج على دخل مهما تكن طبيعته.

ويتضح من الشروط الموضوعة للاستفادة من منحة البطالة، أن الحكومة الجزائرية استهدفت فئة خاصة من المواطنين، تتمثل في شريحة الشباب البطال الذي لا يملك دخلا ؛ بحيث

اشترطت سنا يتراوح بين 19 و40 سنة، وسبب هذا الاستهداف يعود أساسا إلى أن نسبة البطالة تتركز بشكل كبير في أوساط هذه الفئة العمرية، كما أن أسباب اشتراط عدم حصول المستفيد على أي مساعدات سابقة من الدولة وعدم تسجيله في طور التكوين سواء العالي أو المهني، وتسجيله في مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب شغل لأول مرة، يكمن بشكل رئيسي في تحقيق عدالة توزيع الثروة الوطنية بين فئات المجتمع، وهذا ما يبرر استثناء الفئات التي تحصلت على دعم أجهزة الدولة والفئات التي تملك دخلا مهما كان مصدره، واشتراط التسجيل في مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل يفيد أيضا بأن منحة البطالة مجرد حل مؤقت للشاب البطال يفقده بمجرد حصوله على عمل عن طريق هذه الوكالة التي تتكفل بتوفير منصب شغل له.

3. 2. أسباب وأهداف اعتماد منحة البطالة

يرتكز اعتماد الحكومة الجزائرية لمنحة البطالة كسياسة عامة على أسباب ومبررات اقتصادية واجتماعية وسياسية، كما يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية تتمثل فيما يلي:

أولا: أسباب اعتماد منحة البطالة

الأزمة الاقتصادية

إن من أبرز الأسباب الاقتصادية التي دفعت الحكومة الجزائرية إلى تبني خيار منحة البطالة الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد، التي كان سببها انخفاض أسعار النفط منذ 2014، حيث أدى هذا الانخفاض الشديد في تراجع مداخيل الدولة وتبني سياسة تقشف إلى تراجع الانفاق العام وبالتالي توقف المشاريع العامة التي كانت تشغل جزء كبيرا من القوى العاملة في الجزائر، إضافة إلى تجميد التوظيف في قطاع الوظيف العمومي، ورفع سن التقاعد إلى 65 سنة، والتخلي عن العديد من البرامج الاجتماعية التي كانت تشغل الآلاف من الأشخاص، مثل برنامج الجزائر البيضاء المتعلق بالنظافة، وعقود ما قبل التشغيل، وبرامج الإدماج المهني والإدماج الاجتماعي التي كانت تقدمها وزارة التضامن والشؤون الاجتماعية ووزارة العمل والعديد من البرامج الأخرى، مما أدى في نهاية المطاف إلى ارتفاع كبير في معدل البطالة والفقر، وضرورة استحداث حلا عاجلا للحد من آثار هذه الأزمة على المجتمع الجزائري تمثلت في منحة البطالة (**الدولي ص.**، 2023).

الأزمة السياسية

لا شك أن العامل السياسي الذي مرت به الجزائر سنة 2019، كان له الدور الأساسي والبارز في رسم معالم السياسة العامة للدولة بعد استقرار الأوضاع السياسية وانتخاب رئيسا جديدا للبلاد، حيث رسم الشق الاجتماعي لهذه السياسة في إطار الاستجابة للمطالب الاجتماعية للحراك السياسي الذي قاده الشباب الجزائري، والملاحظ من خلال وقت إصدار منحة البطالة وشروط الاستفادة منها والظروف السياسية المرافقة لها أن الحكومة الجزائرية تسعى إلى الحد من الضغط الاجتماعي المسلط على فئة الشباب البطال وتحسين أوضاعهم المعيشية على الأقل إلى الدرجة التي تخرجهم من دائرة الفقر المدقع ، كما تسعى إلى امتصاص غضب الجبهة الاجتماعية وتهدئة الشارع الجزائري من خلال إصلاحات اجتماعية واسعة على رأسها رفع الأجور واعتماد منحة البطالة.

الهجرة غير الشرعية

إن من بين أهم دوافع وأسباب تبني الحكومة الجزائرية خيار منحة البطالة، الارتفاع الكبير في معدل الهجرة غير الشرعية للشباب نحو أوروبا، حيث أصبحت الجزائر أحد أكبر دول المغرب العربي تصديرا للمهاجرين غير الشرعيين لهذه الدول، ومن المؤكد حسب أراء الباحثين والمنظمات الدولية المختصة في مجال الهجرة أن السبب الرئيسي يعود أساسا إلى الفقر الذي سببه المباشر البطالة وانعدام الدخل خاصة في أوساط الشباب، مما اضطرهم للبحث عن فرصة لتحسين أوضاعهم المعيشية في بلد آخر من خلال ركوب قوارب الموت (**زايد**، 2021).

ارتفاع معدلات الجريمة

يشير العديد من الباحثين في مجال علم الإجرام أن الفقر والبطالة يعدان دافعين رئيسيين لجنوح العديد من الشباب وانحرافهم، حيث تمثل السرقة الجزء الأكبر من الجرائم المرتكبة في المجتمع الجزائري، ولا شك أن تفشي جريمة السرقة يعكس إلى حد كبير تردي الأوضاع المعيشية في المجتمع الجزائري وانزلاق العديد من أفراده إلى دائرة الفقر المدقع الأمر الذي يدفع العديد من الشباب لامتهان هذه الجريمة بغرض تحسين مستواهم المعيشي واعالة أفراد عائلاتهم أو تلبية حاجاتهم الأساسية، وهنا تأتي منحة البطالة كبديل بالنسبة لهذه الفئة المحرومة وكحل ظرفي يساعدهم على الأقل في توفير الحد الأدنى من هذه الحاجيات (**طبعة**، 2016).

انخفاض معدل التنمية البشرية

يرتكز مؤشر التنمية البشرية أساسا على معدل الفقر في المجتمع، وعرفت الجزائر تراجعا كبيرا في مؤشر التنمية وارتفاع معدل الفقر وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة الناتجة عن انخفاض أسعار النفط التي عرفتها الجزائر منذ منتصف سنة 2014، الأمر الذي أجبر الحكومة الجزائرية على اتخاذ تدابير سريعة لمعالجة هذه المشكلة من خلال منحة البطالة (**الجرمي**، 2022).

أهداف منحة البطالة

إن تبني الدولة الجزائرية لخيار منحة البطالة له العديد من الأهداف، ولا شك أن ظروف تبني هذه المنحة وشروط الاستفادة منها يشير إلى أن الدولة الجزائرية تسعى إلى

تحقيق ما يلي (**الدولي ص.**، 2023):

-التخفيف من حدة الفقر الناتج عن البطالة في أوساط الشباب بشكل أساسي.

-الحد من أثار الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر بسبب انخفاض أسعار النفط.

-احتواء غضب الشارع وتلبية المطالب الشعبية للحراك السياسي لسنة 2019.

-تخفيض معدل الجريمة والهجرة غير الشرعية وتحقيق الأمن المجتمعي.

-تحقيق التوزيع العادل للثروة بين أفراد المجتمع.

-رفع مستوى التنمية البشرية والرعاية الاجتماعية للفئات المحرومة.

-تحقيق أهداف التنمية المستدامة سنة 2030.

4. أثر منحة البطالة على مشكلة الفقر

من أجل تحديد أثر البطالة وقياسه ينبغي أولا تحديد علاقة منحة البطالة بالفقر، ثم تحديد انعكاسات هذه المنحة على مشكلة الفقر، سواء من حيث الكم وعدد الفقراء المستهدفين بهذه المنحة، أو من حيث أثر منحة البطالة على تحقيق ضروريات العيش للأفراد وإخراجهم من دائرة الفقر.

1.4. منحة البطالة كإعانة للحد من الفقر

إن منحة البطالة خضعت سواء في تحديد مبلغها المالي أو الشريحة المستفيدة منها لمعايير اجتماعية ودولية على رأسها خط الفقر المحدد من طرف البنك الدولي الخاص بمجموعة الدول المتوسطة الدخل وعدد البطالين الفقراء في المجتمع.

أولا: خط الفقر أساس تحديد مبلغ منحة البطالة

مع بداية سنة 2022 تم اعتماد مبلغ 13000 دج كمنحة للبطالة ليتم رفعها سنة 2023 إلى 15000 دج، ولعل اختيار هذا المبلغ كمنحة بالضبط دون غيره يعتمد على أسس منطقية وعلمية.

يعتبر خط الفقر الدولي المرجع الأساسي للدول وحكوماتها في تحديد مبالغ الإعانات والمساعدات الاجتماعية، ويختلف هذا الخط حسب كل دولة، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة خطوط، خط فقر خاص بمجموعة الدول المنخفضة الدخل، وخط فقر خاص بمجموعة الدول المرتفعة الدخل، وخط فقر خاص بمجموعة الدول المتوسطة الدخل، والجزائر باعتبارها أحد الدول التي وقعت اتفاقية أهداف الألفية وأهداف التنمية المستدامة 2030 استخدمت خط الفقر الخاص بمجموعة الدول المتوسطة الدخل المحدد منذ 2011 بـ3,15 دولار في اليوم، باعتبارها دولة مصنفة ضمن شريحة الدول المتوسطة الدخل، وبناء على هذا تم استخدام خط الفقر المحدد لهذه الشريحة كمرجع لتحديد القيمة المالية لمنحة البطالة المتعمدة سنة 2022 التي بلغت 13000 دينار جزائري، ليتم لاحقا رفعها في 2023 إلى مبلغ 15000 دينار جزائري بسبب تغيير خط الفقر الخاص بالدول المتوسطة الدخل ورفعه إلى 3,65 دولار في اليوم من قبل البنك الدولي في أكتوبر 2022 (**الدولي ا.**، 2023).

إن الهدف الرئيس من اعتماد مبلغ 15000 دينار جزائري كمنحة للبطالة هو تخفيف حدة البطالة وأثارها كما سبق الإشارة إلى ذلك، ويعتبر حسب الحكومة الجزائرية الحصول على 500 دينار جزائري في اليوم كاف لتحقيق الحد الأدنى من الحريرات للفرد، ومن هذا نستنتج أن مقاربة الحكومة الجزائرية في تحديد منحة البطالة اعتمدت أساسا على فقر الدخل الناتج عن البطالة، وسطرت كهدف رئيسي لهذه المنحة تحقيق الحد الأدنى من الدخل للفرد الواحد المحدد من طرف البنك الدولي كي لا يصنف ضمن دائرة الفقراء.

ثانيا: منحة البطالة موجهة أساسا لشريحة الفقراء

يخضع تحديد السياسات العامة الاجتماعية لمجموعة من الأولويات وعلى رأسها تحقيق الرعاية الاجتماعية للطبقات الهشة والفقيرة في المجتمع وتحقيق عدالة توزيع الثروة، وتأتي منحة البطالة كأداة استهداف مباشر لهذه الفئة المحرومة، وبالنظر للشروط الموضوعة للاستفادة من منحة البطالة حسب القانون الجزائري فإن الفئة الأكثر تضررا من السياسات العامة الاقتصادية وتقلبات الأسواق العالمية والأزمات، هي فئة الشباب البطال الذي عمره بين 18 و40 سنة ولم يتحصل ولا لمرة واحدة على فرصة عمل، حيث تمثل هذه الفئة أكثر من 88 بالمئة من فئة البطالين عموما ويتجاوز عددها 2 مليون فرد من المجتمع الجزائري (**للاحصائيات**، 2021).

ورغم الاختلاف النظري الوارد حول علاقة البطالة بالفقر، إلا أنه في دولة مثل الجزائر التي يصعب فيها واقعيا تحديد الطبقة المتوسطة نجد أن هناك تناسبا كبيرا بين عدد البطالين وعدد الفقراء، ولهذا من الصعب جدا الفصل بينهما بالنسبة لصناع السياسات العامة.

ومن هذا المنطلق فإن أي تحويل مالي للطبقات الضعيفة يمكن إدراجه ضمن سياسات محاربة الفقر باعتبارها تسعى لتحقيق حد أدنى من الدخل الذي يخرج الفرد من دائرة الفقر المدقع، ولهذا فإن منحة البطالة من خلال أثارها اعتمدت أساسا كأداة لمحاربة الفقر.

2.4. تقييم أثر منحة البطالة على معدل الفقر

إن مناقشة أثر منحة البطالة على مشكلة الفقر يدور حول محورين أساسين، أولا حول عدد المستهدفين بمنحة البطالة، ثانيا: تحقيق منحة البطالة للحد الأدنى من الحاجيات الاساسية للعيش.

أولا: منحة البطالة وخفض عدد الفقراء

من خلال الشروط الموضوعة للاستفادة من منحة البطالة نستنتج أن الدولة الجزائرية استهدفت بشكل مباشر شريحة الشباب الذي يعاني من غياب الدخل الناتج عن عدم قدرتهم على الحصول على منصب عمل، أي الذين يعانون من البطالة الإجبارية، ويصنف حسب البنك الدولي كل شخص يقل دخله عن 3.65 دولار في اليوم في مجموعة الدول المتوسطة الدخل ضمن دائرة الفقر المدقع (**الدولي ا.**، 2023).

وبلغ حسب تصريح وزير العمل خلال نهاية سنة 2022 عدد المستفيدين من منحة البطالة 2 مليون مستفيد، وبالرجوع لإحصائيات 2019 التي أصدرها الديوان الوطني للإحصاء في قسم توزيع السكان النشيطين والبطالين، بلغت نسبة البطالة في نهاية 2018 حوالي 11.7 بالمئة، وتمثل الفئة التي تتراوح أعمارهم بين 18 و39 سنة ما يقارب 88 بالمئة من مجموع فئة البطالين أي 10.3 بالمئة كنسبة وطنية، وهذا ما دفع الدولة الجزائرية لاستهداف هذه الشريحة كأولوية في اعتماد منحة البطالة لأنها تمثل الأغلبية العظمى من شريحة البطالين في الجزائر (**الجزائرية**، 2023).

وبمقارنة معدل الفقر الذي بلغ في الجزائر -حسب البنك الدولي- حوالي 10 بالمئة في نهاية 2019، ومعدل بطالة الفئة العمرية بين 18 و39 سنة البالغ حوالي 10.3 بالمئة حسب الديوان الوطني للإحصاء، نجد أن هناك تقاربا كبيرا بين شريحة الفقراء في الجزائر وشريحة البطالين ليس لحد التطابق لكن فئة البطالين خاصة الشباب تمثل شريحة كبيرة من فئة الفقراء في الجزائر.

وبناءا على ماسبق نستنتج أن منحة البطالة من خلال معالجتها لمشكلة غياب الدخل الناتج عن البطالة فهي تعالج بشكل كبير مشكلة الفقر لدى نفس الفئة العمرية التي تتركز بها مشكلتا الفقر والبطالة.

ثانيا: منحة البطالة وتلبية الحاجات الضرورية للعيش

إن أهم إشكالية أثيرت حول منحة البطالة، هي مدى تلبية قيمتها المالية للحاجات الأساسية للفرد في المجتمع ومدى إمكانيتها إخراجه من دائرة الفقر في الجزائر؟

حسب البنك الدولي فإن مبلغ 15000 دينار جزائري يتساوى مع الحد الأدنى من الدخل الذي يحتاجه الفرد للخروج من دائرة الفقر المدقع المحدد 3،65 دولار في اليوم الواحد، وعليه فإن هذا المبلغ المرصود كمنحة بطالة كاف جدا لإخراج 2 مليون فرد جزائري من دائرة الفقر المدقع، لكن من الناحية الواقعية -حسب الخبراء في مجال التنمية والفقر- الأمر يتعدى مجرد الحصول على الحد الأدنى من الدخل المحدد إلى إمكانية تحقيق هذا الحد ضروريات العيش التي تتجاوز قيمة الحصول على عدد الحريرات في اليوم أو كفاية اليوم من الغذاء إلى السكن والصحة والملبس والتعليم التي لا تقل قيمة عن عدد الحريرات اللازمة للبقاء على قيد الحياة، ولهذا فإن قيمة منحة البطالة ستكون بعيدة كل البعد عن تحقيق هذا الهدف وتصبح مجرد قيمة لتحقيق الحد الأدنى من الحريرات للبقاء على قيد الحياة فقط.

لكن من جهة ثانية فإن قياس أثر منحة البطالة على الفقر لوحدها دون الأخذ بعين الاعتبار باقي السياسات الاجتماعية الموجهة لمعالجة مشكلة الفقر مثل سياسة الاسكان والرعاية الصحية وسياسات التعليم وبقية السياسات العامة الموجهة لمحاربة الفقر سيكون قاصرا ولا يعكس النتيجة الحقيقية لمساهمة منحة البطالة في التخفيف من مشكلة الفقر في الجزائر.

كما يجدر لإشارة إلى أن قيمة منحة البطالة تعادل 75 بالمئة من الأجر الوطني الأدنى المضمون الذي يساوي 20 ألف دينار جزائري، وهذا يدل على أنها قيمة مالية معتبرة في المجتمع ولها أثر بالغ في تحقيق بعض متطلبات العيش.

والجدير بالذكر أيضا حسب مقاربة الدولة الجزائرية أن منحة البطالة ليست علاجا دائما لمشكلتي البطالة والفقر، بل مجرد حلا ظرفيا ومؤقتا للحد من آثار مشكلة البطالة لحين حصول الفرد على منصب عمل دائم بدخل أعلى يحقق له الرفاه الاجتماعي.

ومما سبق نستنتج أن منحة البطالة وبالأخذ بعين الاعتبار باقي السياسات الاجتماعية أداة مهمة جدا للتخفيف من حدة الفقر.

5.خاتمة

من خلال ما سبق نستنتج أن منحة البطالة تندرج كأداة ضمن السياسات العامة الاجتماعية الموجهة لرعاية الطبقات الضعيفة والهشة في المجتمع، وهدفها الأساسي التخفيف من حدة الفقر الذي سببه الرئيسي غياب الدخل المتولد عن البطالة بدرجة أولى، ولهذا فإن منحة البطالة لعبت دورا كبيرا في التخفيف من حدة مشكلة الفقر من خلال توفير دخل يتلاءم مع خط الفقر الدولي الخاص بمجموعة الدول المتوسطة الدخل الذي يمثل 75 بالمئة من الأجر الوطني المضمون، كما استفادت شريحة كبيرة من المجتمع والتي يتجاوز عددها مليونين فرد من هذه المنحة، ما سينعكس إيجابا في نهاية الأمر على خفض معدل الفقر وتخفيف حدته وتحقيق التوزيع العادل للثروة.

تضارب المصالح

يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

المصادر والمراجع

اسماعيل طلعت حسين. (أكتوبر 2014). الفقر والتعليم: دراسة تحليلية لمؤشرات العلاقة التبادلية. (جامعة الزقازيق مصر، المحرر) مجلة دراسات تربوية ونفسية، 02، 353.

الإذاعة الجزائرية. (04 03, 2023). رفع منحة البطالة: ما يقارب 2 مليون مستفيد ابتداء من جانفي الجاري. تم الاسترداد من الموقع الرسمي للاذاعة الجزائرية: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/19764

البنك الدولي. (04 03, 2023). تعديل خطوط الفقر العالمي. تم الاسترداد من الموقع الرسمي للبنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/ar/news/factsheet/2022/02/05/-to-an-adjustment-fact-sheet-global-poverty-lines

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون رقم 16-21 مؤرخ في 25 جمادي الاولى عام 1443 الموافق ل30 ديسمبر سنة 2021 يتضمن قانون المالية لسنة 2022. العدد100، المادة 190.

الديوان الوطني للاحصاء. (2021). الجزائر بالارقام. الجزائر: الديوان الوطني للاحصاء.

بن جلول خالد، بعلي حمزة، فلفول عبد القادر. (أفريل 2019). دراسة قياسية للعلاقة بين البطالة والفقر في الجزائر. (جامعة الوادي، المحرر) مجلة التنمية الإقتصادية، 04(07).

سعاد طبعة. (2016). الفقر وأثره في توجه بعض الافراد نحو السلوك الانحرافي. مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، 02، 87.

صندوق النقد الدولي. (04 03, 2023). الجزائر يسعى لتنويع الاقتصاد وإعادة تشكيله في سياق انخفاض الإيرادات النفطية. تم الاسترداد من الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي: https://www.imf.org/ar/News/sonew052016a/53/04/28/09/Articles/2015

عمارة مرزيق،عمر لعلاوي. (2013). دور الأزمة الاقتصادية في تعميق مشكلة الفقر وسبل التخفيف. (جامعة الوادي، المحرر) مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، 4، 125.

عيسى رحيمي، عادل قرقاد، نصر الدين العايب. (2018). ظاهرة البطالة: مفهومها أسبابها وأثارها. (جامعة الطارف) مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الإقتصادية، 01(00)، 145.

فطيمة حاجي. (2017). سياسات مكافحة الفقر دراسة تحليلية للجزائر والصين نموذجا. عمان: الراية للنشر والتوزيع.

قورين حاج قويدر. (جويلية 2014). ظاهرة الفقر في الجزائر وأثارها على النسيج الإجتماعي في ظل الطفرة المالية البطالة والتضخم. (جامعة الشلف) الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، 06(02)، 20.

كريم زرمان، صبرينة لطرش، محمد علي الجرمي. (2022). ظاهرة الفقر في الجزائر. (جامعة الجلفة، المحرر) أفاق للعلوم، 07(02)، 760.

لخضر مرغاد، فطيمة حاجي. (جوان, 2013). إشكالية الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة. (جامعة بسكرة، المحرر) مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية(13)، 161.

مبروك ساحلي. (2016). جدلية الأمن والتنمية. (جامعة أم البواقي) مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، 09(43)، 47.

محمد ساحل، عبد الحق بن تفات. (مارس 2018). دراسة لبعض محددات البطالة في الدول العربية باستخدام طريقة التحليل بالمكونات الرئيسية. (جامعة بسكرة) مجلة العلوم الانسانية، 105.

مريم بن زايد. (ديسمبر 2021). واقع وأسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر. مجلة العلوم الانسانية،عدد 32، 34.

مكتب العمل الدولي. (2003). الخلاص من الفقر. جنيف: مكتب العمل الدولي.

هواري بلحسن. (01 أفريل , 2005). مكافحة الفقر في الجزائر. مجلة دفاتر ادارة المؤسسات وتسيير رأس المال الإجتماعي، 1(1)، 331.

ـ كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

سعاد إبراهيم، (2023)، السياسة العامة للتخفيف من حدة الفقر في الجزائر منحة البطالة -أنموذجًا، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 15، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، الصفحات :705-712.